No. 4729 | الأحد | 5 جمادى الأولى 1445 هـ | 19 نوفمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

بما يساهم في تعميق الخلل الهيكلي القاتل لاقتصادها

«الشال»: الكويت الوحيدة في العالم يتحكم قطاعها العام بـ 70 % من اقتصادها

فشل البلاد المتواصل في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية يضيف وزنا ثقيلا للمخاطر التجارية

عدد حسابات التداول النشطة في البورصة يرتفع 10.4 % ما بين نهاية ديسمبر 2022 ونهاية أكتوبر 2023

البنك الأهلي يحقق 32.9 مليون دينار أرباحا صافية منذ بداية العام وحتى نهاية سبتمبر

البيان	2023/09/30 (ألف دينار كويتي)	2022/09/30 (ألف دينار كويتي)	تغير: قيمة	تغير: %
مجموع الموجودات	6,264,817	6,009,779	255,038	%4.2
مجموع المطلوبات	3,660,763	3,409,561	251,202	%7.4
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	602,832	508,068	94,764	%18.7
مجموع إيرادات التشغيلية	136,801	134,478	2,323	%1.7
مجموع المصروفات التشغيلية	65,626	61,983	3,643	%5.9
المخصصات	31,464	36,750	-5,286	%14.4-
الضرائب	8,845	9,099	-1,254	%13.5-
صافي الربح	32,866	27,644	5,222	%18.9
المؤشرات				
** العائد على معدل الموجودات	%0.7	%0.6		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص لمساهمي البنك	%7.3	%7.1		
** العائد على معدل رأس المال	%21.1	%21.2		
ربحية السهم الواحد (فلس)	13	11	2	%18.2
إقفال سعر السهم (فلس)	244	295	-51	%17.3-
* مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.1	20.3		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.96	1.04		

المؤشرات المالية المنتهية في سبتمبر 2023 للبنك الأهلي

الترتيب حسب الأهمية	القطاعات	عدد الشركات	أرباح الشركات المدرجة المشتركة - ألف دينار 9 أشهر 2023	9 أشهر 2022	التغير: ألف دينار كويتي	التغير: %	نسبة من الإجمالي 2023	2022
7	تجارة	7	3,537	314	9,811	%1040.8	%0.5	%0.1
8	خدمات تأمينية	2	12,470	10,061	2,408	%24.0	%0.6	%0.6
3	الصناعة	30	158,093	105,202	39,891	%29.4	%8.0	%5.6
4	السلع الاستهلاكية	2	6,879	8,814	16,493	%171.6	%0.3	%0.5
11	الرعاية الصحية	2	3,374	5,663	2,289	%40.4	%0.2	%0.3
6	الخدمات الاستهلاكية	12	84,395	81,519	5,874	%6.8	%4.1	%3.9
2	الخدمات	4	277,474	208,869	68,605	%32.8	%13.4	%13.1
10	العقار	1	9,808	10,058	250	%2.5	%0.5	%0.6
1	البنوك	10	1,234,044	854,454	389,549	%45.7	%59.5	%52.7
7	التأمين	8	59,425	56,279	3,146	%5.6	%2.9	%3.5
15	النفط	31	103,818	124,378	20,560	%16.5	%5.0	%7.8
12	الخدمات المالية	44	167,210	184,528	17,316	%9.4	%8.1	%11.8
9	التكنولوجيا	1	218	19	199	%91.3	%0.0	%0.0
	إجمالي السوق	142	2,874,066	1,898,088	483,978	%30.4	%100	%100

جدول يوضح أرباح قطاعات البورصة

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه لا بأس من تكرار معلومة أن الاستثمار الأجنبي نوعان، مباشر وغير مباشر، الشق المباشر طويل الأمد ويخلق فرص عمل مستدامة ويأتي بنظم إدارة متقدمة وتقنيات حديثة، لذلك هو استثمار نافع، والشق غير المباشر مثل الاستثمار في البورصة، مطلوب، ولكنه مغامر وقصير الأمد ومخاطره عالية. وفي آخر تقرير لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر 2022/2023، يذكر بأن الكويت استقبلت خلال عام - سنة مالية - ما قيمته 195 مليون دينار كويتي، ويذكر تقرير الأنكتاد "UNCTAD" عن عام 2022 أن نصيب الكويت من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ضئيل جداً وكان بحدود 2 % فقط من إجمالي تلك التدفقات لدول مجلس التعاون الخليجي الست. وخلال عقد من الزمن، أي ما بين 2013 إلى 2022، بلغ نصيب الكويت من إجمالي تلك التدفقات لدول مجلس التعاون الخليجي نحو 2.2 %، وأعلى مستوى لتلك التدفقات إلى الكويت كانت في بداية ذلك العقد، أي في عامي 2013 و2014، ثم بدأت بالانحسار، أي خلافاً للمستهدف.

ذلك ليس إنتقاداً لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر التي أزاحت كلمة الأجنبي من تسميتها، وإنما نقداً لرداءة وخطورة بيئة العمل المحلي الحاضنة للاستثمار المباشر بشقيه، المحلي والأجنبي. فإلى جانب الغلاء الفاحش للأراضي التي يستحيل معها إنشاء أي مشروع ما لم تقم الحكومة بمنح الأرض له، لا تعي الحكومة أهمية المفاضلة ما بين مشروع وآخر وفقاً لما يحققه أو يناقضه ذلك المشروع من المستهدفات التنموية. والمشروع الواعد بإنتاج سلعي أو خدمي متفوق أو يخلق فرص عمل مواطنة مستدامة أو يوسع لاحقاً الوعاء الضريبي للمساهمة في تمويل المالية العامة، لا بأس من منحه الأرض حتى لو امتد الأجل لمائة سنة، والعكس صحيح.

وبعيداً عن الإجراءات والقيود البيروقراطية العقيمة وعن تفشي الفساد، هناك مخاطر متغيرات المزاج الحكومي، فرأس المال المباشر جبان، ونموذجاً التعامل البوليسي في حادث احتلال سوق شرق، أو السياسي في النزاع مع "أجيليتي"، سيظلان في مخيلة كل من يرغب في الاستثمار المباشر في الكويت لحقبة طويلة من الزمن. ولسنا هنا مع أو ضد أي من الطرفين، الحكومة أو الشركتين، فالحكم هنا لجهات التحكيم أو التحقيق أو القضاء، ولسنا أياً منهم، ولكن، كان من الممكن وبإجراء إداري أو قضائي استلام سوق شرق بهدوء في الحالة الأولى، وما هو غير مقبول في الحالة الثانية هو قيام الحكومة العاجزة عن إصلاح طريق بإقرار مقترح العودة إلى تأسيس شركة لإدارة مخازن بعد بيعها شركة قبل نحو ربع قرن من الزمن، ومن دون عقد مقارنة عاقلة ما بين حجم الشركة التي باعتها في ذلك الحين ونوعية خدماتها وحجم ما وصلت إليه الشركة الحالية، وما إذا كان ذلك يتسق أو لا يتسق ومستهدفات التنمية، وذلك لا يمنع مواجهة الفساد إن وجد أياً كان مصدره. ذلك إضافة إلى أن المستثمر الأجنبي يقرأ تقارير مؤسسات الاختصاص الدولية والنشرات والدوريات المحترمة، وكلها لديها إجماع في الحكم على فشل الكويت المتصل في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية ما يضيف وزن ثقيل للمخاطر التجارية.

وأخيراً، يظل كل العالم مفتوح ومرحب باستقبال وتشجيع الاستثمار المباشر، وبينما الكويت التي باتت الوحيدة في العالم التي يتحكم قطاعها العام بنحو 70 % من اقتصادها ويوظف 84 % من مواطنيها، وهو وضع لا يمكن استدامته، وهي الأكثر حاجه له وفق ما نصت عليه برامج كل حكوماتها، تعمل كل ما هو معاكس لمستهدفاتها النظرية ما سوف يؤدي إلى تعميق الخلل الهيكلي والقاتل لاقتصادها، وذلك أمر غير قابل للفهم.

أرباح الشركات المدرجة

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية 142 شركة، أو نحو 94.7 % من عدد الشركات المدرجة البالغ 150 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 2.074 مليار دينار كويتي، أي بارتفاع بنسبة 30.4 % مقارنة بمستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 البالغة نحو 1.590 مليار دينار كويتي. وعند مقارنة أرباح الربع الثالث من العام الجاري البالغة نحو 664.3 مليون دينار كويتي، مع أرباح الربع الثاني لنفس العينة والبالغة نحو 683.6 مليون دينار كويتي نجدها قد انخفضت بنحو 2.5- %، وانخفضت كذلك بنحو 8.5- % عند مقارنتها مع أرباح الربع الأول من عام 2023 البالغة نحو 726.2 مليون دينار كويتي.

وزادت 6 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشطاً من مستوى أرباحها عند مقارنة أدائها مع أداء الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، وانتقل قطاعان من الخسائر إلى الربحية وقطاع وحيد خفض من مستوى خسائره، بينما تراجعت أرباح 4 قطاعات. أفضلها أداءً مطلقاً كان قطاع البنوك الذي حقق أرباحاً بنحو 1.224 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 834.5 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 389.5 مليون دينار كويتي، وبعضه يعزى إلى نتائج استحواذ "بيتك" على "المتحد - البحرين" بإضافة أرباح الأخير وهو ما لم يكن له مقابل في الفترة ذاتها من العام الفائت. ثانيها قطاع الاتصالات بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 277.5 مليون دينار كويتي مقابل نحو 208.9 مليون دينار كويتي، أي مرتفعة بنحو 68.6 مليون دينار كويتي. تلاهما في الارتفاع، قطاع الصناعة الذي حقق أرباحاً بنحو 136.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 105.2 مليون دينار كويتي، أي بزيادة بقيمة 30.9 مليون دينار كويتي. وأكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع العقار، فقد بلغت أرباحه نحو 103.8 مليون دينار كويتي نزولاً من مستوى 124.4 مليون دينار كويتي حققها في الفترة المماثلة من العام الماضي، أي منخفضة بنحو 20.6 مليون دينار كويتي، وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرافق.

وتشير نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري إلى تحسن أداء 80 شركة مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2022، من ضمنها زادت 58 شركة مستوى أرباحها و22 شركة إما تحولت إلى الربحية أو خفضت من مستوى خسائرها، أي أن 56.3 % من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 62 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، ضمنها 38 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 24 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 1.499 مليار دينار كويتي، أو نحو 72.3 % من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة. تصدرها "بيت التمويل الكويتي" بنحو 461.5 مليون دينار كويتي، وجاء "بنك الكويت الوطني" في المرتبة الثانية بنحو 431.1 مليون دينار كويتي، وشركة "الاتصالات المتنقلة (زين)" في المرتبة الثالثة بنحو 172.2 مليون دينار كويتي، واحتل "البنك التجاري الكويتي" المرتبة الرابعة بنحو 99.1 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 68 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة "المزايا القابضة" أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 23.1 مليون دينار كويتي، تلتها شركة "آسيا كابيتال الاستثمارية" بنحو 17.1 مليون دينار كويتي.

خصائص التداول في البورصة

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي للفترة من 01/01/2023 إلى 31/10/2023"، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأشار التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات أصبح أكبر المتعاملين فيها، فقد استحوذ على 48.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (29.9 % للفترة ذاتها 2022) و47.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (33.3 % للفترة ذاتها 2022). وقد باع أسهماً بقيمة 4.082 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 4.072 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 10.500 مليون دينار كويتي.

وأصبح قطاع الأفراد ثاني أكبر المساهمين ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 33.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (38.8 % للفترة ذاتها 2022) و32.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (40.3 % للفترة ذاتها 2022). واشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 2.829 مليار دينار كويتي، بينما باعوا أسهماً بقيمة 2.769 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً وبنحو 60.115 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 15.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (25.6 % للفترة ذاتها 2022) و15.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (24.5 % للفترة ذاتها 2022). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.313 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 1.278 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 34.384 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض مبيعاته وارتفاع مشترياته، فقد استحوذ على 4.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (4.2 % للفترة ذاتها 2022) و3.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (3.5 % للفترة ذاتها 2022). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 343.565 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 328.334 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 15.231 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهماً بقيمة 7.103 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 83.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (79.0 % للفترة ذاتها 2022)، في حين باعوا أسهماً بقيمة 6.909 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 81.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (84.3 % للفترة ذاتها 2022)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً وبنحو 193.640 مليون دينار كويتي. ومن خصائصها أيضاً على مستوى التداول المحلي التحول إلى غلبة التداولات المؤسسية على حساب التداولات الفردية، وهو تطور إيجابي إن استمر، وقد لا يستمر إن أصبحت تداولات البورصة أكثر نشاطاً، فالأفراد أسرع في قراراتهم وأكثر رغبة في أخذ المخاطر. وهبوط نشاط البورصة مقاساً بهبوط سيولتها بنحو 33.6- % في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من العام الفائت يؤدي إلى خفوت مستوى تداولاتهم. وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 14.3 % (12.7 % للفترة ذاتها 2022) وباعوا ما قيمته 1.213 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 1.185 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 13.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (18.2 % للفترة ذاتها 2022)، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 28.284 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 4.5 % (3.0 % للفترة ذاتها 2022) أي ما قيمته 384.604 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 2.6 % (2.9 % للفترة ذاتها 2022) أي ما قيمته 219.248 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 165.356 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 82.4 % للكويتيين، 14.1 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.5 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.7 % للكويتيين، 15.4 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.9 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ذاتها من العام السابق. ولازالت بورصة الكويت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس. وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 10.4 % ما بين نهاية ديسمبر 2022 ونهاية أكتوبر 2023، مقارنة بانخفاض بنسبة 5.2- % ما بين نهاية ديسمبر 2021 ونهاية أكتوبر 2022. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أكتوبر 2023 نحو 19.539 حساباً أي ما نسبته 4.6 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 18.794 حساباً في نهاية سبتمبر 2023 أي ما نسبته 4.5 % من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنحو 4.0 % خلال أكتوبر 2023.

نتائج البنك الأهلي

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن البنك حقق صافي ربح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 32.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 5.2 مليون دينار كويتي ونسبته 18.9 % مقارنة بنحو 27.6 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من عام 2022. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي للبنك، إضافة إلى انخفاض قيمة الضرائب.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 2.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 1.7 %، وصولاً إلى نحو 136.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 134.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2022. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 6.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 6.9 %، وصولاً إلى نحو 101.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 94.8 مليون دينار كويتي. بينما حقق البنك خسائر من استثمارات في أوراق مالية بنحو 1.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بتحقيقه أرباحاً بقيمة 1.9 مليون دينار كويتي خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بانخفاض بنحو 3.7 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 3.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.9 %، عندما بلغت نحو 65.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 62 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2022، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 48.0 % مقارنة بنحو 46.1 %. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 5.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 14.4 %، لتصل إلى نحو 31.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 36.8 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح حيث بلغ نحو 24.0 % بعد أن كان عند 20.6 % خلال الفترة المماثلة من عام 2022.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 6.265 مليار دينار كويتي، بانخفاض بلغت قيمته 157.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 2.4 % مقارنة بنحو 6.422 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022، بينما ارتفع الإجمالي بنحو 255 مليون دينار كويتي أو بنحو 4.2 %، مقارنة بنحو 6.010 مليار دينار كويتي في نهاية الفترة ذاتها من عام 2022. وسجلت محفظة قروض وسلف ارتفاعاً بلغ قدره 258.3 مليون دينار كويتي ونسبته 6.4 %، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 4.297 مليار دينار كويتي (68.6 % من إجمالي الموجودات) مقابل 4.039 مليار دينار كويتي (62.9 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2022، وارتفع إجمالي المحفظة بنحو 446.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 11.6 %، مقارنة مع 3.850 مليار دينار كويتي (64.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية سبتمبر 2022. وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 86.1 % مقارنة بنحو 74.0 % للفترة ذاتها من عام 2022. بينما انخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 449.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 39.5 %، وصولاً إلى 689.5 مليون دينار كويتي (11.0 % من إجمالي الموجودات) مقابل 1.139 مليار دينار كويتي (17.7 % من إجمالي الموجودات) في نهاية العام الفائت، وانخفض بنحو 140.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 17.0 % عما كان عليه في نهاية الفترة نفسها من عام 2022 عندما بلغ نحو 830.3 مليون دينار كويتي (13.8 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 165.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.8 %، لتصل إلى نحو 5.661 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 5.826 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022. في حين سجلت ارتفاعاً بنحو 251.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة 4.6 %، مقارنة مع نحو 5.410 مليار دينار كويتي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.4 % مقارنة بنحو 90.0 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 7.9 % مقارنة بنحو 7.1 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.7 % مقارنة بنحو 0.6 %. بينما انخفض قليلاً مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 21.1 % قياساً بنحو 21.2 %. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى نحو 13 فلس مقارنة بنحو 11 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 14.1 ضعف مقارنة بنحو 20.1 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 18.2 % مقابل انخفاض سعر السهم وبنسبة 17.3 % مقارنة بمستواه في نهاية سبتمبر 2022. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.96 مرة مقارنة مع نحو 1.04 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 587.3 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.4 نقطة ونسبته 0.6 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 71.3 نقطة أي ما يعادل 10.8 % عن إقفال نهاية عام 2022.

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة